العرب
الإثنين 2021/11/29
السنة 44 العدد 12255

حسابات انتخابية وراء تصعيد التيار الوطني الحر ضد حزب الله

البطريك بطرس الراعي يحذر من أيّ محاولة لإرجاء الانتخابات النيابية

تميزت الساحة السياسية اللبنانية مؤخرا بالتصعيد الكلامي بين الفرقاء السياسيين وحتى الحلفاء مع اقتراب الانتخابات النيابية، حيث يسعى كل طرف إلى تحميل الطرف الآخر مسؤولية الأزمة السياسية وتعطيل حياة اللبنانيين أملا في تعزيز موقعه.

خلافات من أجل الانتخابات

بيروت - وجه رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل انتقادات حادة لحليفيه حزب الله وحركة أمل، محملا إياهما مسؤولية الانسداد السياسي الذي تعيشه البلاد، في خطوة وصفها مراقبون بأنها تأتي لغايات انتخابية صرفة.

وقال باسيل إن "هواجس التسييس في قضية المرفأ مبنية على وهم، فالموضوع يعالج بالقضاء وما يحصل من تعطيل للحكومة جريمة موصوفة لن نبقى ساكتين عنها، فعلى الحكومة أن تجتمع وإلا ما 'تكفّي أحسن'"، ناصحا رئيس الحكومة نجيب ميقاتي بالدعوة إلى جلسة والمعترضين بالحضور، باعتبار أنه لا يمكن استمرار الوضع على ما هو عليه.

ولم ينعقد مجلس الوزراء اللبناني منذ أكثر من شهر بسبب مطالبة الثنائي الشيعي حزب الله – حركة أمل باستبعاد المحقق العدلي في انفجار مرفأ بيروت طارق بيطار.

وتشير أوساط سياسية إلى أن تصعيد التيار مرتبط بشعور باسيل والعهد بأنه يخسر يوميا، ومكبل بسبب الأزمة السياسية، ويعتقد أنه يخسر سياسيا وشعبيا وستنعكس الخسارة على رصيده الانتخابي حتما.

جبران باسيل

ما يحصل من تعطيل جريمة موصوفة لن نسكت عنها

وتؤكد تلك الأوساط أنه لا يمكن فصل تصريحات باسيل عن "زمن الانتخابات" وأن ما يقوم به وما يطلقه من مواقف يصب في رفع السقوف والشعبوية وخوض المعارك يمينا وشمالا لشد العصب.

ولا تعني تصريحات باسيل أن هناك قطيعة بين الثنائي والتيار وأن ورقة التفاهم مجددا قيد الاختبار.

ويقول مراقبون إن هناك لجنة تواصل دائمة لمعالجة أي تباين وتبريد أي خلاف أو سوء تفاهم بين الحليفين، لكن الحسابات الانتخابية لديها ضروراتها.

وتشير أطراف سياسية إلى أن الهم المعيشي هو السائد في الفترة الحالية، وهو ما أكد عليه مؤخرا الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله، والذي حاول طمأنة الناس وتأكيد أن حزب الله هو إلى جانب الناس في كل لبنان. وهو مستعد لأي دعم صحي واجتماعي لكل من يطلب منه.

ولا تزال الأمور معقدة في ملف المحقق العدلي في انفجار مرفأ بيروت، رغم أن مصادر سياسية مقربة من الثنائي الشيعي قد روجت معلومات مؤخرا مفادها أن خطة " تطيير" البيطار باتت جاهزة واستئناف مجلس الوزراء لأشغاله أصبح وشيكا.

وكشفت تلك المصادر أن الأزمة السياسية في طريقها إلى الحل، بعد توصل الفرقاء السياسيين إلى خارطة طريق يتم بموجبها استئناف انعقاد مجلس الوزراء المعطل منذ أكثر من شهر.

وتنص خارطة الطريق على استقالة وزير الإعلام اللبناني جورج قرداحي الذي تسببت تصريحاته في نشوب أزمة دبلوماسية مع السعودية والإبقاء على البيطار، لكن مع ترك ما لا يدخل في صلاحياته للمجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، وهو مخرج يرضى به الثنائي الشيعي.

وكان حزب الله وحركة أمل قد سحبا الوزراء التابعين لهما من الحكومة في أوقات سابقة من الصراع السياسي، ما أدى إلى انهيار الحكومة التي يقودها السنة من خلال سحب التمثيل الشيعي منها.

وسعى بيطار لاستجواب أحد كبار السياسيين في البلاد، وهو وزير المالية السابق علي حسن خليل الذي قال إن جميع الخيارات مفتوحة للتصعيد السياسي عندما سُئل عما إذا كان من الممكن استقالة بعض الوزراء. وخليل هو الذراع اليمنى لرئيس مجلس النواب نبيه بري وحليف وثيق لحزب الله.

وتتساءل أوساط سياسية لبنانية عن سبب إصرار حزب الله على استبعاد المحقق العدلي في انفجار بيروت رغم أنه لم يتهم أي طرف سياسي بالمسؤولية عن الحادثة، بما في ذلك حزب الله.

وتشير هذه الأوساط إلى أن الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله بوضع نفسه في مواجهة مع المحقق، يعزز ما تتداوله وسائل إعلام غربية ومحلية من شكوك في وجود دور ما للحزب في حادثة انفجار مرفأ بيروت.

ولم يرشح عن تحقيقات القاضي بيطار ما يؤشر على وجود علاقة بين نيترات الأمونيوم الذي تسبب في انفجار المرفأ وبين حزب الله، إلا أن الحزب أثر حشر نفسه.

ومن شأن الأزمة السياسية وتوقف انعقاد مجلس الوزراء أن يؤديا إلى تأجيل الانتخابات المزمع عقدها في مارس القادم، وهو سيناريو حذر منه الأحد، البطريك الماروني بشارة بطرس الراعي.

وشدد الراعي على ضرورة تنظيم الانتخابات في مواعيدها الدستوريّة، مشيرا إلى أنه "حان الوقت لانتظام الحياة البرلمانية، لذا نحذر من أيّ محاولة لإرجاء الانتخابات تحت ذرائع غير منطقية وغير وطنية، ونصرّ على حصولها في مواعيدها الدستوريّة حرصا على حق الشعب في الانتخاب والتغيير والحفاظ على لبنان".

ونهاية أكتوبر الماضي، أقر البرلمان اللبناني قانونا ينص على تبكير موعد الانتخابات النيابية إلى السابع والعشرين من مارس 2022 عوضا عن الثامن من مايو من العام ذاته.

وعن عدم انعقاد الحكومة، سأل الراعي "بأي حق يُمنع مجلس الوزراء من الانعقاد؟ هل ينتظر المعطلون (دون أن يسميهم) المزيد من الانهيار ومن سقوط الليرة اللبنانية ومن الجوع والفقر وهجرة الشباب؟".

ومنذ عامين، يعاني اللبنانيون أزمة اقتصادية طاحنة غير مسبوقة أدت إلى انهيار قياسي في قيمة العملة المحلية مقابل الدولار، فضلا عن شح في الوقود والأدوية، وانهيار قدرتهم الشرائية.

انتخابات محلية في الأردن تكرس سطوة العشائر

عمان - حددت الهيئة المستقلة للانتخابات في الأردن الثاني والعشرين من مارس المقبل موعدا لإجراء انتخابات المحليات، لتواصل بذلك العشائر تكريس سطوتها في خضم مناقشة البرلمان الأردني لقانون انتخابي جديد ترى فيه العشائر الأردنية تهميشا لوزنها الاجتماعي مقابل تشريك أكبر للأحزاب السياسية على حسابها.

وأشارت الهيئة في بيانها الأحد إلى أن مجلس مفوضيها قرر اعتبار الثلاثاء الموافق للثاني والعشرين من مارس 2022 موعدا للاقتراع والفرز لانتخابات مجالس المحافظات والمجالس البلدية ومجلس أمانة عمان.

ونقل البيان عن متحدث الهيئة جهاد المومني قوله "إن تحديد هذا الموعد للاقتراع يأتي بعد مراجعة المدد القانونية للعملية الانتخابية". وأكد جاهزية الهيئة لإجراء هذه الانتخابات "وفق الأصول القانونية وبالتعاون مع شركاء العملية الانتخابية".

ويأتي تحديد الهيئة لموعد الاقتراع بعد قرار مجلس الوزراء الأربعاء الماضي بإجراء الانتخابات.

وكان مجلس الوزراء قد حل مجالس المحليات في مارس الماضي تمهيدا لانتخابات جديدة بعد أن أكملت مدتها القانونية، وهي 4 سنوات.

وينص قانون المحليات الأردني على أن عمر المجالس البلدية 4 أعوام، تبدأ من يوم إعلان النتائج، فيما تجرى الانتخابات خلال 6 أشهر من تاريخ الحل. إلا أنه تقرر في سبتمبر الماضي تأجيلها 6 أشهر أخرى بسبب عدم الانتهاء حينها من تعديلات على قانون الانتخاب.

وجرت الانتخابات المحلية الأخيرة بالأردن في الخامس عشر من أغسطس 2017، بالتزامن مع انتخابات "اللامركزية" التي شهدتها البلاد للمرة الأولى بعد إقرار قانون خاص لها عام 2015.

وتختلف المجالس البلدية والمحلية في نطاق اختصاصها ومسؤولياتها عن "اللامركزية"؛ فالأولى مهمتها إدارة شؤون المدن والقرى في المملكة، فيما أوجدت الثانية إدارات مستقلة للمحافظات.

وتلعب العشائرية في الأردن أدوارا إضافية إلى جانب أدوارها المجتمعية الرئيسية، فهي تفرض نفسها بقوة على الساحة السياسية، وتعزز حضورها لتهمش الأحزاب والقوى السياسية.

وتأتي انتخابات المحليات في وقت يناقش فيه البرلمان الأردني توصيات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية وإقرار قانون انتخابي جديد تكون فيه الكلمة العليا للأحزاب السياسية، وهو ما اعتبرته العشائر تهميشا لوزنها ومسعى لتحجيم نفوذها.

ومن المنتظر أن تكون الانتخابات المحلية المقبلة –أي بعد 4 سنوات– خاضعة لقوانين انتخابية جديدة بناء على مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، والتي يناقش البرلمان الأردني في دورته الحالية إقرارها.

وتنذر هذه الأجواء بابتداء معركة قوية داخل المنظومة السياسية، حيث يتوقع مراقبون أن يبرز مجددا مصطلح "قوى الشد العكسي" التي تمثل في العرف السياسي الأردني التيار المحافظ الذي يسعى للحفاظ على الوضع الراهن ويكرس الواقع شبه الريعي للدولة الذي يساعد هذه القوى على احتكار السلطة والمال.

ويرى هؤلاء أن هذه القوى ستسعى لإعاقة الدورة الدستورية لمخرجات اللجنة الملكية، وتوظيف حالة اليأس العام والعزوف الشعبي لإضعاف الحالة السياسية بشكل متزايد ووضع العصي في دواليب الإصلاح والتغيير.

ويراهن الأردنيون على القوانين الجديدة، إن تم إقرارها، من أجل تحديث المناخ السياسي وانفتاح أكبر على الأحزاب تمهيدا لحكومات برلمانية أساسها الأحزاب السياسية لا المباركة العشائرية.

توفيق كريشان

الانتخابات غير مرتبطة بتوصيات لجنة التحديث السياسي

وقال نائب رئيس الوزراء وزير الإدارة المحلية توفيق كريشان إن قانون البلديات واللامركزية لسنة 2021 "غير مرتبط بانتظار توصيات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية".

ويهدف القانون إلى تعزيز مشاركة المواطنين في صناعة القرار وتطبيق اللامركزية من خلال نقل بعض صلاحيات المركز ومهام الإدارات إلى المحافظات، بالإضافة إلى تعزيز الدور التكاملي بين مجالس المحافظات والبلديات وإشراك ممثلي القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية والنسائية في مجالس المحافظات.

ويقول المحلل السياسي رامي عياصرة "تبقى الشكوك قائمة في تحقيق تحديث المنظومة السياسية الذي تنشده اللجنة الملكية طالما لم ترافق مخرجاتها بيئة سياسية تساعدها على أن تؤتي ثمارها".

وأضاف عياصرة أن "التحدي القائم أمام صاحب القرار وجميع أجهزة الدولة يتمثل في إقناع المواطن الأردني بأننا مقبلون على مرحلة جديدة تشمل تنمية العمل الحزبي ورفع القيود الأمنية المفروضة عنه، بما ينعكس إيجابا على الحياة السياسية".

أحزاب المعارضة تنشط على هامش الحياة السياسية في مصر

هبة ياسين

القاهرة - تسعى بعض أحزاب المعارضة، رغم حالة الفراغ السياسي في مصر، لمحاولة إنعاش حالتها وهياكلها الحزبية بالبحث في شكل قانون المحليات والانتخابات المتوقع أن تتم بموجبه، في وقت لم تظهر الحكومة نية جادة لإجراء الانتخابات ولم يكشف البرلمان عن تحركات حقيقية لإصدار قانونها المعطل.

ويراود أحزاب المعارضة الأمل في توسيع نطاق المشاركة السياسية، اتساقا مع إشارات مختلفة بعثت بها الحكومة توحي برغبة في إدخال إصلاحات تستوعب تدريجيا الطيف الحزبي بما يتناسب مع مطالب تتصاعد لخروج الحياة السياسية من القتامة التي تتربع عليها منذ سنوات.

وبدأ نشاط ظاهر يدبّ في عروق عدد من الأحزاب أخيرا، وهو ما لم تعترض عليه الحكومة، وهي رسالة التقطتها بعض القوى لتجهيز حالها بأن هناك انفراجة ربما يقدم عليها النظام المصري الذي يريد أن يبدو منفتحا من خلال السماح بنشاط نسبي لأحزاب المعارضة ويسمح لها بممارسة دور قد لا يكون في صلب القضايا السياسية العاجلة.

وبدأت أحزاب مصرية معارضة تنشغل مبكرا بالمشاركة في طرح صياغة قانون الإدارة المحلية المجمد منذ سنوات عبر تدشين "اللجنة التنسيقية للمحليات" التي انعقد الاجتماع التمهيدي لها قبل أيام.

مساع لتوحيد المواقف

ومرّ الاجتماع من دون أن يشعر به الكثيرون في مصر، لأن وسائل الإعلام الحكومية تجاهلته باعتباره يعكس تنفيسا سياسيا ليس أكثر، لأن انتخابات المحليات لا تزال غائبة عن حسابات الحكومة في هذه المرحلة، ولم يدرج قانونها على جدول البرلمان حتى الآن، والحديث عنها من وقت إلى آخر لم يتبلور في تحركات تخرج القانون والانتخابات من الأدراج.

وتعترف جهات حكومية بوجود خلل في الإدارة المحلية في ظل غياب المحليات التي تقوم بدورها، ومع شيوع الفساد بدأ النظام المصري يلجأ إلى الاستعانة بقيادات عسكرية للحد من انتشاره، في إشارة إلى عدم اقتناعه بأن انتخابات قيادات محلية يمكن أن تتعامل مع هذه المشكلة بجدارة.

ويمهد خروج قانون للإدارة المحلية إلى النور الشروع عمليا في إجراء انتخابات المحليات التي تراهن عليها بعض الأحزاب كبروفة لاختبار مدى جدية الحكومة في الانفتاح، وقياس مدى تجاوب الرأي العام ومحاولة إخراجه من حالة التيبس التي انتابته بعد فقدانه الثقة في أي عملية انتخابية.

وأكدت عضوة الهيئة العليا بالحزب المصري الديمقراطي آمال السيد أن الهدف من تأسيس اللجنة التنسيقية لأحزاب المعارضة إنعاش طموحات الشارع المتعلقة بالإدارة المحلية وضوابطها، وعندما يحين موعد مناقشة قانون المحليات تكون الأحزاب مستعدة بمشروع موازٍ للقانون الحكومي.

وأضافت لـ"العرب" أن أحزاب المعارضة تعمل على القيام بدور في التوعية والتثقيف بأهمية الإدارة المحلية للمواطن العادي غير المهتم بالانتخابات عموما، وتدريب واكتشاف القيادات وإعدادها إلى حين صدور القانون وإجراء الانتخابات، فيما يشبه حرثا للأرض وتمهيدها سياسيا.

ومشروع القانون المنتظر العمل على تعديله من قبل اللجنة التنسيقية للمحليات هو مسودة القانون المقدم للحكومة من قبل النائب أحمد السجيني رئيس لجنة الإدارة المحلية في مجلس النواب المصري.

ويقول مراقبون إن أزمة أحزاب المعارضة أنها أقلية في البرلمان ما يجعل من الصعوبة أن تفرض رؤيتها على الغالبية الموالية للحكومة في حال مناقشة مشروع القانون وطرحه على مجلس النواب.

ويشير هؤلاء إلى أن الخبرات السابقة تؤكد صعوبة نجاح المعارضة في الضغط على الحكومة أو على أعضاء مجلس النواب للتصديق على مقترحهم وإقناع الأغلبية بالموافقة على مشروع القانون المنتظر.

وأوضحت آمال السيد لـ"العرب" أن لدى الحزب المصري الديمقراطي سبعة نواب، وهناك عدد آخر من النواب يمثلون حزب العدل يمكن التنسيق معهم، "وإذا لم نستطع التغيير فعلى الأقل يظهر رأي آخر داخل مجلس النواب يشعر نواب الأغلبية أن هناك صوتا معارضا".

وتضم اللجنة التنسيقية للمحليات، أحزاب المصري الديمقراطي الاجتماعي والمحافظين والكرامة والعدل والتحالف الشعبي والحزب الاشتراكي المصري والحزب الناصري والحزب الشيوعي وحزب العيش والحرية (تحت التأسيس).

فريد زهران

مناقشة إجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكنة لأنها تأخرت

وتسعى اللجنة لضم منظمات من المجتمع المدني لتكوين جبهة تتبنى فكرة المحليات من حيث القانون وتدريب المستعدين لخوض الانتخابات من الأحزاب والمستقلين.

وتقول مصادر داخل المعارضة لـ"العرب" إن اللجنة التنسيقية للمحليات لن تكتفي في عضويتها بالأحزاب وتسعى للتنسيق مع المجتمع المدني.

وشدد الأمين العام لحزب الكرامة محمد بيومي في تصريح لـ"العرب" على أن اللجنة التنسيقية للمحليات تعمل على توسيع عملها في المحافظات المصرية المختلفة، وتشكيل لجان للعمل على تثقيف وتدريب الراغبين في الترشح لانتخابات المجالس المحلية.

وذكر أن عمل اللجنة يضخ نشاطا في هياكل الأحزاب بشرط أن تكون الانتخابات نزيهة ويتم التخلي عن فكرة القائمة المغلقة المطلقة التي تتبناها الحكومة، والضغط عليها ليأتي النظام الانتخابي للمحليات بالقائمة التمثيلية النسبية.

ولفت رئيس الحزب المصري الديمقراطي فريد زهران في تصريح لـ"العرب" إلى أن تحالف الأحزاب جاء في إطار تنسيقي للتشاور وتوحيد المواقف حول قانون انتخابات الإدارة المحلية والحكم المحلي، وأنه تمكن مناقشة المطالبة بإجراء الانتخابات في أقرب وقت لأنها تأخرت كثيرا، مشددا على أنها تحالف "غير انتخابي".

وتعد المحليات برلمانات مصغرة تخفف الضغط الواقع على كاهل النواب في البرلمان فيما يتعلق بالخدمات، ويعتبر وجودها من العناصر المهمة في حل مشكلات المواطن اليومية في الأقاليم المختلفة.

ومنح الدستور المصري أعضاء المجالس المحلية صلاحيات تقترب من نظيراتها في النواب، فالمجلس المحلي قادر على سحب الثقة من رئيس الحي واعتماد الميزانيات الخاصة بالجهاز التنفيذي واعتماد قرارات التخصيص الخاصة بالإدارات المحلية، إذ تحتوي المجالس المحلية جهازا تنفيذيا، وآخر شعبيا يراقب الأجهزة التنفيذية ويحاسبها.